المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا

عماد يوسف قدورة | يوليو 2016

الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا

سلسلة: تقييم حالة

عماد يوسف قدورة| يوليو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: دلالات العوامل المحلية المُجهضة للانقلاب 2

ثانيًا: الانعكاسات على الأمن التركي 4

ثالثًا: الانعكاسات على المؤسسة العسكرية 8

رابعًا: الانعكاسات السياسية محليًا 9

خامسًا: الانعكاسات الدولية 10

1. الولايات المتحدة 11

2. روسيا 13

خلاصة 14

مقدمة

مرّت تركيا بمحاولة انقلابٍ عسكريةٍ كادت أن تغيّر اتجاهات الدولة والسياسات التي يتبناها حزب العدالة والتنمية. ويبدو أنّ من خطط لها، واعتبرها "الفرصة الأخيرة"، قد هدف إلى: وضع حدٍّ نهائيٍ لتجربة هذا الحزب وسياساته، وإعادة وصاية المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وعودة التمسّك بالعلمانية الإقصائية[1] الضامنة لمنع إحياء تلك التجربة مجددًا، فضلًا عن منع تركيا من تحقيق طموحها بأن تكون قوةً مركزيةً إقليميةً تحدّد السياسات، وإعادتها إلى السياسة الخارجية الانعزالية التي تنفّذ "مهمات وظيفية" ضمن تحالفاتها التقليدية.

يبدو التركيز على تحليل انعكاسات الانقلاب الفاشل في تركيا أكثر أهميةً من سرد تفاصيله؛ لذلك تتجه هذه الورقة، **أولًا**، إلى تحليل دلالات المتغيرات المجتمعية والسياسية التي انطوت عليها الأسباب المساهمة في إفشال الانقلاب. وتناقش، **ثانيًا**، الآثار السلبية على الوضع الأمني في تركيا نتيجة الأضرار المتعلقة بمقتل خبراء في الإرهاب، واعتقال مسؤولين أتراك كبار مسؤولين عن جبهة سورية وتنظيم "داعش" والانشغال بإعادة الهيكلة الداخلية، مع توقّع أن يكون فشل المحاولة الانقلابية مفيدًا للتخلص من انقسامات الجيش والأمن الكامنة، بما يساهم في جعل السياسات الأمنية أكثر فاعلية. وتتناول، **ثالثًا**، الانعكاسات على المؤسسة العسكرية التي طالما حظيت بثقة الأتراك واحترامهم، لكنّ المحاولة الانقلابية أظهرت "إيجابيًا" التغيّر الجوهري الحاصل في هذه المؤسسة عبر اختلاف مكوناتها بشأن ممارسة الوصاية السياسية؛ ما يعني أنّ الإصلاحات العسكرية/ المدنية السابقة قد أثمرت نسبيًا. ولكنّ مصداقية الجيش قد اهتزت ما سيكون له انعكاسات على إعادة هيكلته وإخضاعه تمامًا لسلطة الحكومة. وتحلل الورقة، **رابعًا**، الانعكاسات السياسية المحلية عبر تحليل مدى استغلال الظروف الحالية من أجل إقرار النظام الرئاسي، مع ترجيح، بدلًا من ذلك، استغلال التوافق النادر مع أحزاب المعارضة للوصول إلى صيغة دستور مدني، ولو بنظامٍ برلماني، للتخلص – بموافقة المعارضة – من آخر دستورٍ عسكري، برمزيته وقيوده. **وأخيرًا**، تركز الورقة على انعكاسات موقف تركيا الضاغط على الولايات المتحدة لتسليمها فتح الله غولن الذي تتهمه بتزعّم "كيانٍ موازٍ" قام بالانقلاب، وكذلك لإعادة النظر في مجمل السياسات

[1] فقد وصف البيان الأول والوحيد للانقلاب الحكومة بأنها "حادت عن العلمانية".

الأميركية التي تتعارض مع المصالح التركية في الجوار، ولتكون أكثر اتساقًا مع متطلبات "التحالف الإستراتيجي". كما تركز على السياسة الروسية المتسمة بالديناميكية، والتي استطاعت التحوّل – خلال ساعات – من موقفها السلبي "المتريّث" لما ستسفر عنه المحاولة الانقلابية، إلى اتصال مفاجئ للرئيس الروسي بالرئيس التركي يعبّر عن التضامن، ويؤسس لإعادة "الشراكة الإستراتيجية" الثنائية.

أولًا: دلالات العوامل المحلية المُجهضة للانقلاب

تكمن أهمية العوامل المحلية التي ساهمت في إجهاض الانقلاب في ساعاته الأولى، ليس في تفاصيلها فحسب، وإنما في دلالاتها أيضًا. فقد أظهرت هذه العوامل مدى التغيّر الذي طرأ على المجتمع التركي في أقل من عقدٍ ونصف. لقد شكّل هذا الانقلاب اختبارًا مفاجئًا، وربما عفويًا، لردود أفعالٍ طبيعية صدرت عن فواعل مهمة في المجتمع لم يكن كثيرون يتوقعونها، وساهمت جوهريًا في إفشال أكبر محاولة انقلابية في تاريخ الجمهورية. ويمكن الإشارة إلى أهمها:

1. بدأت اللحظات الأولى لفشل الانقلاب واتجاه الأحداث عكسيًا إثر بثّ اتصال هاتفي عبر وسيلة تواصل اجتماعي أظهرت الرئيس ووجّه من خلالها الدعوة إلى الشعب للنزول للشوارع لمنع نجاح الانقلاب، مما شكّل حالةً شعبيةً رافضةً للانقلاب. وما ميّز هذا المظهر الجديد بأنّ ردّ الفعل الشعبي كان جمعيًا شاملًا وليس فئويًا حزبيًا؛ بمعنى أنّ "مكانة الرئيس" جمعت المؤيدين مع أشد المعارضين من دون ترتيبات مسبّقة.

2. ظهور القادة التاريخيين لحزب العدالة والتنمية موحّدين: أظهر الرئيس السابق عبد الله غول موقفًا صلبًا وحادًا ضد الانقلاب، بخلاف ما عُرف عنه من هدوء ودماثة. وربما لا يقلّ موقف غول تأثيرًا عن ظهور أردوغان؛ إذ أثارت لهجته الانفعالية والحادة غير المعتادة المواطنين، مؤيدين ومعارضين، كما أظهرت أنّ أولوية الوطن والحفاظ على الديمقراطية تفوق أي خلافات مع أردوغان، فضلًا عن أنّ ظهوره أوضح بجلاء بأنه غير متهاونٍ مع جماعة الخدمة بقيادة فتح الله غولن، والتي كان يشاع تعاطف زوجته معهم. كما حفّزت عبارات أحمد داود أوغلو المُنتقاة، ولكن العفوية أيضًا، المواطنين على النزول إلى الشارع وإفشال

الانقلاب، فقد حدّد موقفه من الانقلاب بوصفه "ضد الاستقرار في البلاد"، وأنّ "هذه ليلة الكرامة بالنسبة لنا"، وأنّ "هذا هو الوقت المناسب للدفاع عن الديمقراطية"[2]. وتكمن أهمية ظهور داود أوغلو، الذي لم يمضِ على خلافه مع أردوغان واستقالته سوى شهرين، في توجيه رسالة للشعب التركي بأنّ "الاستقرار" و"الكرامة" بحسب وصفه، ومن ثمّ "مكانة تركيا" التي طالما نظّر لها، تكمن في "الدفاع عن الديمقراطية".

3. موقف المعارضة: كان لموقف المعارضة القومية والعلمانية تأثيرٌ جوهري، وربما حاسمٌ أيضًا، في إجهاض الانقلاب. فقد أظهر كلٌّ من رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي، ورئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كالشيدار أوغلو، مواقف شديدة ضد أي انقلاب على الحياة السياسية، وأظهرا على نحوٍ طبيعي ومفاجئ، أنّ أي خلاف مع أردوغان أو حزب العدالة والتنمية يمكن حسمه عبر التنافس الانتخابي وحسب، وأنه لا تسامح من هذه الأحزاب "العلمانية" إزاء أي تدخلٍ للمؤسسة العسكرية بحجة "حماية العلمانية". وتكمن أهمية هذا الموقف في توجيهه رسالةً إلى قادة الانقلاب وجنوده بأنّ التعويل على دعم الأحزاب العلمانية المنافسة لتوجه العدالة والتنمية وسياساته مرفوض، وأنها لن توفّر له أي شرعية سياسية، كما تكمن في تحويل رفض الانقلاب والتظاهر إلى حركة شعبية شاملة وغير حزبية.

4. رسوخ الديمقراطية التركية ودفاع الموطنين عنها؛ إذ بيّن هذا الاختبار أنّ المجتمع التركي تطوّر في تقبله للديمقراطية والدفاع عن قيمها إلى درجة لا تقلّ عن الديمقراطيات المتقدمة. فعلى الرغم من أنّ تركيا لم تصل إلى درجة "عدم تصوّر وقوع انقلاب" كما هو الحال في أوروبا مثلًا، فقد أظهرت دلالات الردّ الشعبي أنّ وقوع الانقلاب ممكنٌ، ولكنّ القبول به غير متصوّر. وفي هذا السياق، من الخطأ ربط هذا الموقف الشعبي بأنه دفاعٌ عن حالة معيشية جيدة ارتبطت بالسياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية فحسب، وإنما هي حالة ارتبطت بالدفاع عن "العلَم" و"الوطن" بالدرجة الأولى. ومع ذلك، فإنّ توافر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي يساهمان أيضًا في رفض تدخل الجيش.

---

[2] مقابلة هاتفية لأحمد داود أوغلو مع قناة **الجزيرة**، 2016/7/16.

5. سرعة استجابة الاستخبارات العسكرية وقوات الأمن العام ورفضها الانقلاب، وهو متغيّر جوهري في المؤسسات التركية؛ فعلى الرغم من الفشل في التنبؤ بالانقلاب منذ فترة كافية، قبل أيام مثلًا، في ضوء كثرة المشاركين فيه، فإنّ استعادة المبادرة خلال ساعات محدودة والسيطرة على انقلابٍ يضمّ آلاف الضباط والجنود وقادةَ عددٍ من الجيوش التركية، أظهرت مدى التحولات الأمنية الحكومية التي راهن عليها حزب العدالة والتنمية، كما أظهرت احترافًا أمنيًا من حيث سرعة الاستجابة للأزمات الحرجة.

6. سوء تخطيط الانقلاب؛ فقد انتمى هذا الانقلاب إلى "المدرسة القديمة" بحسب تعريف جريدة **واشنطن بوست**[3]، القائمة على السيطرة على قنوات التلفزيون الرسمية والمطارات والشوارع الرئيسة، بينما تمّ تجاهل أهمية التقنية الجديدة والبدائل الإعلامية ومساهمة مكالمة "فيس تايم" في إفشاله. وفي المقابل، فات قادة الانقلاب، وهم ضالعين في الاعتبارات الأمنية، خطورة استخدام تقنية حديثة وشعبية مثل "واتسب أب" في تداول الأوامر وأسماء المسؤولين؛ ما سهّل الوصول إلى المدبرين والمشاركين أثناء الانقلاب وبعده. كما تبيّن سوء التخطيط في محاولة التخلّص من أردوغان وحده بصفته الرسمية كرئيس، ومكانته الكارزمية التي تمّ الافتراض بأنّ القضاء عليها سيثبّط المؤديين ويسلموا بالنتائج. إنّ هذا الافتراض الخاطئ قد أدى إلى عدم التعرّض، أثناء عملية الانقلاب، لأيٍ من القادة التاريخيين المؤثرين أو الميدانيين المهمين في حزب العدالة والتنمية أو رموز المعارضة الذين قاموا كلهم بدورٍ ربما لا يقل عن دور الرئيس في إجهاضها.

ثانيًا: الانعكاسات على الأمن التركي

أبرزت محاولة الانقلاب العسكري في تركيا تحديات أمنية جوهرية، وقد تكون لأحداثه وتطوراته انعكاسات مؤثرة في الوضع الأمني التركي عمومًا، أهمها:

[3] Ishaan Tharoor, “An Old-school coup fails to topple Turkey’s powerful president,” *The Washington Post*, July 16, 2016, accessed on 17/7/2016, at: http://wapo.st/29Da1kg

1. الحرب على الإرهاب وحزب العمال الكردستاني: من المرجح، على المدى القريب، تأثّر الوضع الأمني التركي سلبيًا بسبب مقتل خبراء في الإرهاب، واعتقال مسؤولين أتراك كبار مسؤولين عن جبهة سورية و"داعش". فثمة تقارير عن أنّ خبراء أتراك مهمّين في قسم مكافحة الإرهاب قد قتلوا على يد الانقلاب عبر قصف منشآت قوات الأمن الخاصة في غولباشي قرب أنقرة وفي أماكن أخرى. كما حدث هجوم أيضًا على مقرات وكالة الاستخبارات الوطنية، فضلًا عن مشاركة قادة في الحدود الجنوبية مع سورية في الانقلاب مثل آدم حودوتي قائد الجيش الثاني المسؤول عن الأمن على طول الحدود مع سورية والعراق، والجنرال إردال أوزتورك قائد الجيش الثاني في مدينة إسطنبول التي تعرضت لعدة هجمات من "داعش"، وقائد قاعدة إنجرليك الجوية التي يعد دورها حاسمًا في الحرب على "داعش" في سورية[4]. إنّ هذه الأحداث قد تؤثر مؤقتًا في صراع تركيا مع حزب العمال الكردستاني و"داعش" بسبب هذه الأضرار الكبيرة واحتمال انشغال المؤسسة الأمنية والعسكرية بإعادة الهيكلة الداخلية والتخلص من الاختراقات التي ربما لا تزال كامنة فيهما.

ومع ذلك، قد تكون هذه الأضرار والآثار مؤقتة، بمعنى أنّ الوضع الأمني قد يهتز قريبًا عبر اختراقات وعمليات لتنظيم "داعش" ومحاولة حزب العمال الكردستاني شنّ هجمات كبيرة مستفيدًا من اهتزاز البنية الأمنية الداخلية في البلاد. ولكن، على المدى البعيد، قد يكون ما حدث يقع نسبيًا في مصلحة الأمن التركي في ضوء تعيين قادة جدد مقربين من الحكومة ومتسقين مع سياساتها. كما يبدو أنّ المحاولة الانقلابية كانت ضرورية لتخليص الجيش مما يعوق عمله؛ فلا يُستبعد أنّ بعض إخفاقات الحرب على حزب العمال الكردستاني أو الفشل في تعقّب "داعش" وإفشال عملياته السابقة يُعزى إلى المشكلات الكامنة في المؤسسات العسكرية والأمنية التي أظهرتها محاولة الانقلاب.

2. "الفرصة الأخيرة" وارتداداتها: على الرغم من أنّ محاولة الانقلاب مثلت "الفرصة الأخيرة" للسيطرة على الدولة وتوجيه ضربة قاصمة لتجربة حزب العدالة والتنمية ومستقبله وأتباعه، وكذلك لتفادي عملية

[4] Murat Yetkin, “Who did it? Why now? And other questions about the coup attempt in Turkey,” *Hurriyet Daily News*, July 18, 2016, accessed on 18/7/2016, at: http://bit.ly/2a1EJ4P

التطهير الحكومي للمؤسسة العسكرية من أتباع حركة "الخدمة" أو المقربين منها[5]، فإنّ فشل هذه الفرصة تحوّل إلى "ضربة أخيرة" تقوم الحكومة بتوجيهها لما تسميه "الكيان الموازي" وأذرعه الممتدة في الجيش والأمن والقضاء والتعليم. ولعلّ عملية التصفية والتطهير الكبيرة الجارية، والتي شملت عشرات الآلاف من حالات الاعتقالات والفصل من الوظائف والتوقيفات لقادة وموظفين مدنيين وعسكريين، تدل على حجم تلك الضربة.

ومع ذلك، ربما لا يؤدي هذا النهج الشامل في الاعتقال والتوقيف بالضرورة إلى إحلال الأمن حتى لو تمّ عبر نظامٍ قانوني شفاف، إذ قد يؤدي هذا الحجم الهائل من الاعتقالات والإقالات، أو ما أضحت تسميه الأوساط الصحافية الغربية بـ "الاجتثاث"[6]، إلى إحداث مشكلةٍ اجتماعيةٍ وأمنيةٍ بسبب فقْدِ الوظائف أو شعور بعضهم بالغبن؛ مما قد يولّد احتجاجات منظّمة من قبل بعض هؤلاء أو إعادة تنظيم بعضهم الآخر لأشكال جديدة من الحركات المدنية الرافضة أو حتى الحركات التي تستهدف الأمن، وأمن الحكومة على وجه الخصوص.

وللقضاء تمامًا على "الكيان الموازي" والتخلص من جميع مراكز النفوذ العسكري والأمني والقضائي المتبقية التي تتوقع الحكومة التركية أن تهدد الحياة السياسية مرة أخرى، أعلن الرئيس التركي حالة الطوارئ في 20 تموز/ يوليو 2016 "لمدة ثلاثة أشهر بموجب المادة 120 من الدستور" وبرّر هذا الإعلان بأنه يأتي في ظل وجود حالة العنف والتعرض للحريات، وأكّد أنّ هذه الحالة لن تكون ضد الحقوق والحريات والديمقراطية بل لتعزيزها[7]. في الواقع، لم تكن حالة الطوارئ تحظى يومًا بتأييد شعبي ولا حزبي، وبخاصة

---

[5] Ibid.; and Tim Hains, "Ralph Peters: Obama Chose The Wrong Side In Turkey Coup," *Real Clear Politics*, July 16, 2016, accessed on 18/7/2016, at: http://bit.ly/2abA3fO

وانظر سلسلة مقالات مايكل روبين المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية والمتخصص في تركيا حول تحميل أردوغان المسؤولية، وتمنياته بنجاح الانقلاب في: https://www.aei.org/scholar/michael-rubin/

[6] انظر حول "الاجتثاث" وآثاره المتوقعة في: "لماذا كان الانقلاب في تركيا الأشد دموية أكثر الانقلابات فشلًا؟"، **تقدير موقف**، 21 تموز/ يوليو 2016، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: http://bit.ly/2a41hRz

[7] "إردوغان: إعلان حالة الطوارئ في تركيا لمدة 3 أشهر"، **وكالة أنباء الأناضول**، 20 تموز/ يوليو 2016، شوهد في 2016/7/21، في: http://bit.ly/29VvcQ3

من قبل الأحزاب السابقة التي انبثق منها حزب العدالة والتنمية، بسبب القيود التي تفرضها على الحياة السياسية والتدخل في الحريات. إلا أنّ هذه الحالة "المؤقتة" قد تجد لها تبريرًا حتى لدى القوى الحزبية والشعبية بسبب حالة الخطر التي سببتها المحاولة الانقلابية، والتعاطف الشعبي مع الرئيس والحكومة، وسعي الدولة للتأكد من إزالة الخطر تمامًا في المستقبل القريب.

3. اختراق الأمن ومدى كفاءته: أظهرت المحاولة الانقلابية بأنّ ثمة اختراقًا أمنيًا واستخباراتيًا في تركيا بعد الفشل في التنبؤ بها أو الإمساك بأي من خيوطها قبل وقوعه بفترة كافية، مع أنه مخطط كبير ويشمل مجموعات وأفراد وقادة كثر. ويعزز ذلك تصريح نائب رئيس الوزراء عثمان كورتومولش بأنّ "الحكومة لم تسمع بأي شيء عن هذه الحركة الانقلابية مسبقًا، فلو علمت لاتخذت الاحتياطات اللازمة"[8]. وعلى الرغم من حديث الجيش التركي عن أنّ جهاز الاستخبارات أبلغه بوجود محاولة انقلابية ستحدث قبل ساعات من وقوعها[9]؛ مما أدى إلى دفع الانقلابيين للتعجيل بها مما ساهم في إفشالها، فإنّ ذلك لا ينفي وجود قصور في تأخر رصد هذه الحركة الكبيرة إلى ما قبل ساعات فحسب.

ومع ذلك، أظهرت الاستخبارات وقوات الأمن استجابةً سريعةً وفاعليةً كبيرةً وقت الأزمات الحرجة؛ إذ استطاعت اتخاذ تدابير عاجلة خلال ساعات محدودة وساهمت في إفشال انقلاب عسكري كبير. لم يكن لمؤسستيْ الاستخبارات والأمن العام في الماضي أن تقوما بمواجهة الجيش أو تحديه. ولكنهما اليوم أضحتا مؤسستين كبيرتين وفاعلتين يمكنهما القيام بذلك. ولعل السبب الأساسي يعود إلى إعادة الهيكلة التي قامت بها حكومات حزب العدالة والتنمية في هذين الجهازين في السنوات الماضية. فإثر حركة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013، التي اعتبرها أردوغان محاولة انقلاب من "الكيان الموازي" في حينه، اتخذ إصلاحات شاملة في هذين الجهازين وقام الادعاء العام بعزل المئات من قادة الشرطة، وإحلال غيرهم. وقد أثمر هذا ثقةً مطلقةً لدى رئيس الحكومة بن علي يلدرم عندما عوّل على الشرطة في إفشال المحاولة، فقد كان أول

---

[8] Yetkin.

[9] "Turkish intel informed top generals hours before coup attempt, says army," *Hurriyet Daily News*, July 20, 2016, accessed on 20/7/2016, at: http://bit.ly/29MGhOp

تصريح له بعد وقوع الانقلاب بأن "قوات الأمن ستتولى إفشاله"، وهو ما حدث. أما جهاز الاستخبارات، فهو الجهاز الأمني الأول الذي استطاع أردوغان ضمان ولائه وجعله الأداة الرئيسة في كشف أي تحركات تهدّد حكوماته ومسيرته. وقد أدى الدور الأبرز في هذا السياق هاكان فيدان، المقرب من أردوغان، والذي استطاع إفشال تحركات 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013 أيضًا.

ثالثًا: الانعكاسات على المؤسسة العسكرية

كان ثمة أهمية كبرى لتبيّن إن كانت محاولة الانقلاب من تدبير المؤسسة العسكرية كلها عبر التسلسل التراتبي الرسمي، أو أن تكون مجموعةٌ من الجيش، حتى لو حملت رتبًا رفيعة، هي من قامت بالمحاولة الانقلابية. وقد أظهر حجم الانقسام في المؤسسة العسكرية أمرين مهمين:

1. أنّها قد تغيّرت من حيث غياب الاتفاق بين مكوناتها على ممارسة الوصاية على الحياة السياسية والتدخل في الحياة العامة التي اعتادت عليه منذ نشأة الجمهورية، ما يعني أنّ الإصلاحات العسكرية/ المدنية التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وتسارعت فور وصول الحزب للحكم عام 2002، قد أثمرت نسبيًا؛ ومنها مثلًا إحداث التوازن بين الأعضاء المدنيين والعسكريين في مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس مدني[10]، وإلغاء التمثيل العسكري في مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، ووضع القوات المسلحة تحت الرقابة الكاملة لديوان المحاسبة[11]. وقد تبيّن هذا النجاح النسبي في أنّ جزءًا مهمًا من المستويات العليا للقيادة العسكرية أضحى يحترم القواعد الديمقراطية ويرفض الانقلاب حتى لو أدى إلى ذلك قتله، كحالة رئيسيْ الأركان والجيش الأول، وكذلك في وقوف جهاز الاستخبارات ضد قادة كبار من الجيش، كما أسلفنا. ويعد هذا التغيّر تحولًا مهمًا جدًا بالنسبة إلى السياسيين الأتراك.

---

[10] Meliha Benli Altunisik, “The Possibilities and Limits of Turkey’s Soft Power in the Middle East,” *Insight Turkey*, vol. 10, no. 2 (2008), pp. 43-44.

[11] Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, “Turkey and the Middle East: Frontiers of the New Geographic Imagination,” *Australian Journal of International affairs* vol. 61, no. 4 (December 2007), pp. 474 and 477.

2. أنّ مصداقية الجيش التركي قد تلقت ضربة توجب إعادة هيكلته[12]، وأنّ صورته الوطنية التي يقدّسها الأتراك منذ حرب التحرير قد اهتزت بسبب تمرد قادة كبار ضد رئاسة الأركان وتوجيه السلاح ضد الشعب وقوات الأمن، بل وقصف البرلمان لأول مرة، وهو الرمز الأكثر تمثيلًا للديمقراطية والشعب. ولذلك، أولى أردوغان أهميةً خاصةً في ظهوره الأول في مطار إسطنبول إثر الانقلاب إلى أنه سيعمل على تنظيف القوات المسلحة بنسبة 100 في المئة.

ومع أنّ وقوع مثل هذه المحاولة الانقلابية بمشاركة قادة كبار وعدد كبير من الضباط والجنود يوجب إعادة الهيكلة والتخلص من شقّ صف الجيش بواسطة هؤلاء، فإنّ الحكومة التركية تداركت خطورة انعكاسات اهتزاز هذه المؤسسة على مستقبل البلاد والمؤسسة العسكرية نفسها، فتولى رئيسها بن علي يلدرم الدفاع عن الجيش ودوره ومكانتها الوطنية المهمة عبر التأكيد مرارًا على إخلاصها للوطن وأنّ من قام بالمحاولة الانقلابية هي مجموعة صغيرة لا تمثل الجيش[13]. وتأتي أهمية هذا الموقف من أنّ فتركيا تواجه تحديات أمنية وإرهابية داخلية وخارجية كثيرة، ومن شأن وقوع اضطرابات أو انقسامات في الجيش أن يضعها في بؤرة الخطر.

رابعًا: الانعكاسات السياسية محليًا

تذهب التوقعات، على المستوى المحلي، إلى أنّ حدوث هذه المحاولة الانقلابية قد أتاح لأردوغان وحزب العدالة والتنمية الفرصة للتخلص من القوى المركزية المهمة التي كان نفوذها يعرقل إحداث التحولات السياسية وفق رؤية الحزب، وبخاصة ما يتعلق بمتطلبات "تركيا الجديدة" وأهمها دستور جديد بنظام رئاسي.

في الواقع، يصعب القول بأنّ ثمة إمكانية لاستغلال هذه الموجة من التأييد لمصلحة إقرار النظام الرئاسي، فأردوغان والحكومة وحزب العدالة والتنمية يدركون وعي المعارضة القومية والعلمانية والكردية، وأنّ اتفاقهم

---

[12] Yetkin.

[13] "What's Going On in Turkey?" *The Atlantic*, July 19, 2016, accessed on 20/7/2016, at: http://theatln.tc/29IB74Y

الراهن على رفض الانقلاب وظهور حالة التضامن الوطني لا يعني تجاهل الاختلافات السياسية الجوهرية معهم. والمرجّح، أن يتم استغلال هذا الإجماع الوطني في اجتثاث القوى التي كانت تهدد مسيرة حزب العدالة والتنمية وتجربته، مثل بعض الضباط الكبار في الجيش والشرطة والاستخبارات، وبعض قضاة المحكمة العليا، والمحاكم الإدارية والمدعين العامين، وكبار الموظفين في سلك التعليم. فإزالة هذه التهديدات العسكرية والقضائية والسياسية والتربوية قد يتيح في المستقبل حريةً أوسع وربما تمثيلًا أكبر للحزب في البرلمان، ما قد يسفر عن أغلبية تسمح له بإحالة دستور جديد إلى الاستفتاء الشعبي.

وفي الوقت نفسه، لا يُستبعد أن يلجأ حزب العدالة والتنمية، بعد تخلصه من مراكز النفوذ القوية المعارضة في المؤسسات الحكومية، من اللجوء إلى التوافق مع أحزاب المعارضة للوصول إلى صيغة نهائية لدستور مدني جديد، حتى لو كان بنظامٍ برلماني. وينطلق هذا الافتراض من حاجة حزب العدالة والتنمية خلال الشهور القادمة إلى ضمان استمرار وقوف المعارضة معه لأنّ التهديدات والاختراقات العسكرية والأمنية لم تختفِ تمامًا، وطالما أنّ المعارضة معه فسوف يقوى على مواجهة أي حركات وردود فعل قد تلجأ إليه جماعة "الخدمة" أو المتضررين من عمليات الإقصاء الأخيرة. كما يرتكز هذا الافتراض أيضًا على المصلحة الجامعة للأحزاب التركية في التخلص من آخر دستورٍ عسكري، وهو الدستور الراهن، والتحوّل عاجلًا إلى دستور مدني يقلّص دستوريًا أي مضامين أو صيغ تبرر للمؤسسة اعتبار نفسها ضامنة العلمانية أو القيم الجمهورية.

خامسًا: الانعكاسات الدولية

سواء أكانت المحاولة الانقلابية قامت بجهدٍ داخلي محضٍ أم بتنسيقٍ دولي، فقد تركّز ردّ الفعل التركي الرسمي والإعلامي على الدول الغربية، وتحديدًا الولايات المتحدة، بسبب عدم إدانة الانقلاب منذ بدايته وإيوائها المتهم الأول به. كما شمل هذا الموقف التركي قوى ودولًا أخرى لم تُسمّى، ولعل روسيا أحدها، بسبب المواقف المتريّثة لما سيسفر عنه الانقلاب، بدلًا من رفض محاولة الانقلاب وما يمكن أن يترتب عليها منذ بدايتها، إلا أنّ روسيا استطاعت بديناميكية عالية استدراك موقفها.

1. الولايات المتحدة

تصاعد الموقف التركي إزاء الولايات المتحدة بسبب الانزعاج من عدم وقوفها منذ اللحظة الأولى إلى جانب الحكومة الحليفة، وعدم دعوة الجيش للتخلي عن الانقلاب، وبسبب استمرار إيواء من تتهمه الحكومة التركية بأنه العقل المدبر والراعي للانقلاب، وهو فتح الله غولن وقيادة حركة "الخدمة" الموجودة في مدينة بنسلفانيا.

وقد بلغ ردّ الفعل أوجه في أول ظهور لرئيس الحكومة التركية بن علي يلدرم في أنقرة بعد المحاولة الانقلابية، وتركيزه على الولايات المتحدة، بقوله: "الدولة التي تدعم فتح الله غولن لن تكون صديقةً ولا حليفًا". وهو تهديد ضمني باحتمال تغيّر قواعد العلاقة والتحالف مع الولايات المتحدة. أما أردوغان فقد لمّح إلى ربط استمرار التحالف الإستراتيجي بين الدولتين بتسليم غولن، فقال: "هذه الشخصية الموجودة عندكم [غولن] يجب عليكم أن تسلموها لنا، وكما أعلمتكم سابقًا بأنهم ينوون هذه المؤامرة ويخططون لهذا الانقلاب، مرة أخرى أقول لكم يجب أن تسلموا هذه الشخصية التي تقيم في ولاية بنسلفانيا إلى الجمهورية التركية إذا كنا حلفاء إستراتيجيين مع بعضنا البعض"[14].

وتولت الصحافة التركية، وبخاصة الموالية للحكومة مثل جريدة **صباح**، إظهار الشكّ في مواقف الولايات المتحدة، وذلك عبر افتتاحيتها التي تعبّر عن رأيها وليس رأي أحد كتّابها، فقد ذهبت إلى أنّ وزير الخارجية الأميركي جون كيري "كان أول من تحدّث من إدارة أوباما حول الوضع في تركيا، فلم يقل بأنّ واشنطن تتضامن مع الحكومة المنتخبة في تركيا، وأنها الحليف في الأطلسي، والشريك الفعال في التحالف ضد داعش. ولم يطلب من الجيش العودة إلى ثكناته". وبدلًا من ذلك قال: "أعتقد أنه ليس من المناسب لي أن أعلق باستثناء القول بأننا نسمع التقارير التي يسمعها الآخرون. ليس لدي أي تفاصيل في هذا الوقت. آمل أن يكون هناك استقرار وسلام واستمرار في تركيا، ولكن ليس لدي ما أضيفه حول ما رشح من أحداث هذه اللحظة".[15]

---

[14] "أردوغان يطالب واشنطن بتسليم غولن"، **الجزيرة نت**، 2016/7/16، شوهد في 2016/7/20، في: http://bit.ly/2a8t5VV

[15] "Coup attempt: US must prove loyalty to Turkey," *Daily Sabah*, July 18, 2016, accessed on 18/7/2016, at: http://bit.ly/29NVdvV

وأضافت الصحيفة: "لا، لا نقول بأنّ حكومة الولايات المتحدة حاولت قلب الحكومة. ولكن واشنطن عليها أن تثبت ولاءها للشعب التركي، الذي أصبح العديد منهم يتساءل عن طبيعة العلاقات التركية – الأميركية ... إنّ هذه الحقائق تضيف سببًا للشكوك الموجودة حول ادعاءات التعاون بين حكومة الولايات المتحدة والحركة السرية التي يقودها فتح الله غولن"[16]. وقد وصلت افتتاحية الجريدة إلى خلاصة خطيرة بالقول: "لقد وصلنا إلى نقطة عدم العودة في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة. إذا استمرت واشنطن في دعم وتحريض قائد حركة إرهابية عالمية، فإنّ جنود الولايات المتحدة لن يكون لديهم عمل في بلدنا"[17].

ومع أنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما بيّن موقفه بجلاء، بعد نحو ثلاثة أيام، في 19 تموز/ يوليو، بـ "الإدانة الشديدة لمحاولة الانقلاب على الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطيًا" وعرض عليها "المساعدة المناسبة"[18]، فإنّ تركيا اليوم متمسكة بطلبها بتسليم غولن، وقد تجعل هذه المسألة محورية في مراجعة العلاقات مع الولايات المتحدة.

إنّ الموقف التركي الحالي يستهدف أمرين، **أولهما** استغلال هذه الظروف للضغط على الولايات المتحدة لتسليمها ما تعتبره أهم تهديد للحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية، ومن ثمّ محاولة القضاء تمامًا على هذا الخطر. و**ثانيهما**، أنّ هذه الحادثة مثّلت خذلانًا أميركيًا واضحًا لتركيا، ليضاف ذلك إلى عددٍ من المواقف والتصرفات الأميركية في المنطقة التي تزعج تركيا أو تتناقض مع مواقفها ومصالحها؛ مثل الموقف الأميركي المتهاون إزاء النظام السوري طوال خمس سنوات، ودعمها الكبير لقوات الحماية الشعبية في سورية التي تعتبرها تركيا مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وكذلك دعم قوات سورية الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية. ولعل التصعيد التركي الأخير يصبّ في اتجاه الضغط على الولايات المتحدة لإعادة النظر في مجمل سياساتها التي تخص المصالح التركية لكي تعبّر عن التحالف الإستراتيجي القائم بينهما. ولذلك، سعى أردوغان بعد أيام من فشل الانقلاب إلى إعادة التأكيد على الحاجة إلى تعاون الولايات المتحدة مع تركيا وفق متطلبات تحالفهما الإستراتيجي، فقال إنّ:

---

[16] Ibid.

[17] Ibid.

[18] “Readout of the President's Call with President Recep Tayyip Erdogan of Turkey,” The White House, Office of the Press Secretary, July 19, 2016, accessed on 20/7/2016, at: http://bit.ly/29MZaQq

"العلاقات مع الولايات المتحدة هي علاقات تحالف إستراتيجي، والتضامن بيننا مستمر وليس آنيًا، لذا ننتظر أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات بشأن مطالبنا"[19].

2. روسيا

مع أنّ موقف روسيا الأولي إزاء المحاولة الانقلابية كان سلبيًا بالنسبة إلى الحكومة التركية، عندما عبّر وزير الخارجية سيرغي لافروف عن عدم إمكانية تحديد موقف، بقوله: "من الصعب تحديد مواقف رسمية. علينا التريث قبل إصدار مواقف"[20]، فإنّ السياسة الروسية اتسمت بالديناميكية واستطاعت التكيف مع فشل تلك المحاولة بسرعة. فقد اتخذت في اليوم نفسه الذي فشل فيه الانقلاب (16 تموز/ يوليو) خطوةً مُبادِرةً وجريئة ليس في إدانة الانقلاب فحسب، وإنما في إعادة العلاقات "الإستراتيجية" مع تركيا، بعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

وفي هذا الصدد، بدأت خطوات التقارب تتسارع، فقد قدّم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعازيه للرئيس التركي عبر اتصال هاتفي، وأكد بيان الكرملين بهذا الشأن أنّ "المكالمة الهاتفية بين الرئيسين جرت يوم السبت 16 تموز/ يوليو"، و"بمبادرة من الجانب الروسي"، وأنّ "فلاديمير بوتين أكد، على خلفية محاولة الإطاحة بانقلاب عسكري عبر القوة بالسلطات التركية المنتخبة ديمقراطيًا، نهج روسيا المبدئي برفض الإجراءات غير الدستورية والعنف في الدولة"[21]. وقد التقت تركيا هذه الرسالة بإيجابية وبدأت تتحدث عن احتمال عقد اجتماع قمة بين الرئيسين في موسكو مطلع آب/ أغسطس القادم، ثمّ أصبحت الإشارات تتوالى عبر وزير العدل التركي عن "احتمال تورط الطيار الذي أسقط الطائرة الروسية في المحاولة الانقلابية، ليزيد أردوغان هذا الاحتمال بقوله: "لا علم لنا إن كان إسقاط الطائرة الروسية مرتبطًا بالمحاولة الانقلابية"[22]. إنّ هذا الاتجاه في ربط حادثة إسقاط

---

[19] مقابلة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع قناة **الجزيرة**، 20 تموز/ يوليو 2016.

[20] قناة **الجزيرة**، البث الحي، 16 تموز/ يوليو 2016.

[21] "بوتين يعزي أردوغان بضحايا محاولة الانقلاب"، **روسيا اليوم**، 17 تموز/ يوليو 2016، شوهد في 2016/7/19، في: http://bit.ly/29S9uKt

[22] مقابلة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع قناة **الجزيرة**.

الطائرة بطيار شارك في محاولة الانقلاب، ربما يسعى إلى إظهار أنّ ثمة جهات ممثلة بالانقلابيين و"الكيان الموازي" عملت مبكرًا على خلق أزمة في العلاقة التركية مع روسيا، بهدف زيادة الضغوط على الحكومة التركية ومفاقمة مشاكلها لتبرير تدخل الجيش لاحقًا.

ومع أنّ العلاقات الروسية – التركية بعد المحاولة الانقلابية يرجح أن تعود إلى سابق عهدها ما قبل إسقاط الطائرة الروسية، فإنّ ذلك سيكون غالبًا على الصعيد الثنائي، أما إزاء القضايا الإقليمية الأخرى فإنهما قد تعايشا سابقًا في ظل الاختلافات بشأنها، وهو الاتجاه الذي يمكن أن يستمر مستقبلًا.

خلاصة

إذا كانت ثمة من نتيجة إستراتيجية لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا فهي تمكين الرئيس رجب طيب أردوغان من المضي قدمًا في مشروعه وتصوره لمستقبل الدولة المسمى "تركيا الجديدة". فقد أكد في أول حضور له في مطار إسطنبول بعد محاولة الانقلاب على أنّ "تركيا الجديدة ليست تركيا القديمة". ويرتكز هذا المفهوم على التخلص نهائيًا من الوصاية العسكرية دستوريًا وسياسيًا والانتقال إلى دستور مدني، بصرف النظر إن كان رئاسيًا أو برلمانيًا. كما أتاحت هذه المحاولة لأردوغان التخلص من مراكز النفوذ المتبقية في البيروقراطية الحكومية التي كان يخشى أن تطيح مشروعه السياسي، ليس عسكريًا فحسب، وإنما قضائيًا ودستوريًا أيضًا، وهو ما دلت عليه الإقالات الكبيرة التي شملت المحكمة الدستورية العليا والمحاكم الإدارية.

أما النتيجة الأخرى، فهي مرتبطة بمواقف الدول من محاولة الانقلاب؛ إذ تزايد اقتناع القادة الأتراك أنّ اعتمادهم وثقتهم محلها الداخل فقط، فأغلبية الحلفاء والأعداء على السواء تريثوا إعلان مواقفهم في بداية الانقلاب، ولم يعلنوا صراحةً رفضهم له وما يترتب عليه من نتائج. إنّ هذه النتيجة سوف تقود لا محالة إلى تعزيز النزعة الاستقلالية، الموجودة أصلًا، لدى القيادة التركية وبخاصة في المجالين الدفاعي والاقتصادي، وقد تتسارع المشروعات التي تتطلبها في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية.

وفي ظل الحاجة التركية المتجددة لتعزيز مشروعاتها الإستراتيجية في الطاقة والصناعات الدفاعية وتعزيز الشراكات الاقتصادية للاستجابة لأهداف 2023، وتجاوز آثار المحاولة الانقلابية الأخيرة، يبدو أنّ تركيا ستتجه إلى تعزيز مبدأ "التوجهات المتعددة" في السياسة الخارجية لاستيعاب نتائج تلك المحاولة، بإعادة الزخم للعلاقات المتوازية بين الشرق والغرب، وربما هذه المرة دونما أفضلية للغرب، بعد الموقف الأميركي المتأخر من الانقلاب، والموقف الروسي (مع التأكيد على سلبيته في البداية) المتغيّر بديناميكية عالية ليؤسّس لحقبة جديدة من التقارب الروسي – التركي. فهل يسفر هذا التقارب – هذه المرة – عن توسيعه من النطاق الثنائي البراغماتي ليشمل النطاق الإقليمي وما يتطلبه من تسوية الملفات المختلف حولها؟